



خطاب صاحب الجلالة إلى الأمة حول طلب التحكيم الذي تقدمت به أحزاب المعارضة

وجه صاحب الجلالة الملك الحسن الثاني خطاباً إلى الأمة على إثر طلب التحكيم الملكي الذي تقدمت به أحزاب المعارضة حول قانون الانتخابات وفيما يلي نص الخطاب الملكي :

الحمد لله
والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه .
شعبي العزيز .

مما لاشك فيه أنك قرأت في الصحف أن ثمة من الأحزاب السياسية، خاصة تلك التي ليست في الحكومة بعد أن اقتبلتها طلبت مني التحكيم . التحكيم في ماذا ولماذا؟
أولاً : أريد أن أقول إن من واجباتي وواجبات البيعة وواجبات الالتزام أن أصغي إلى كل واحد وأن أعطي - جهد المستطاع - لكل ذي حق حقه . ولذا لم أتهرب قط من التحكيم ولن أتهرب قط من أي تحكيم ، ولا سيما هذا الذي طلب مني البارحة . وسوف ترى شعبي العزيز أن هذا التحكيم اعتباراً لنوعيته هو من أهم القرارات التي علينا جميعاً ، سواء بالنسبة للحكم أو المتحاكمين ، أن نتخذها بكل اطمئنان ، بعيدين عن كل ضوضاء لا هدف لنا إلا المصلحة العامة ولا سلاح ودافع لنا إلا النظر البعيد نحو مستقبل هذه الأمة ، وبالأخص بالنسبة لما سنقطعه من حلقات في هذه السنة لنصل عند نهايتها إلى ما نرجوه جميعاً ، ألا وهو وضع أسس متينة متراصة يتعامل فيها الأشخاص والجماعات ، كل محترم من لدن القانون وكل بالطبع يحترم القانون .

لماذا التحكيم؟ التحكيم لأن الأحزاب السياسية التي قابلتها والتي ليست في الحكومة تعتقد وتعتبر أن عملية كعملية تدارس القانون الانتخابي والنظر والبت فيه ليست عملية روتينية أو تصويتاً روتينياً ، بحيث يكتفى فيه بأخذ رأي الأغلبية دون الأقلية نظراً لما يكتسبه هذا القانون وما يترتب عليه من تبعات جسام . هذا هو سبب التحكيم . ولكن ما هي نوعية التحكيم؟ هل طلب مني أن يكون حكمي حكماً قضائياً؟ لا . وهل طلب مني في التحكيم أن أقول ما يقوله الدستور؟ لا أعتقد ذلك ، لأنه لو أخذت بنصوص الدستور لقلت لهؤلاء السادة ، مع احترامي وتقديري لما تقولون ، هناك مسطرة أمام لجنة العدل والتشريع بمجلس النواب ، فعليكم أن تتبعوا المسطرة وبعد ذلك ستعرض مشاريع القوانين على الجلسة العامة للبرلمان ويقع التصويت عليها . فليس هناك في الدستور أي فراغ يؤهلكم ويؤهلني كذلك لأن تحتكموا إلي وأقبل التحكيم .

ولكن في الحقيقة فهمت وأدركت - شعبي العزيز - بأن التحكيم هو قبل كل شيء تحكيم سياسي ، وهذا ما جعلني أفكر فيه سريعاً وأقبله بكيفية بديهية . لماذا؟ لسائل أن يقول : كيف يمكن التراجع عن قانون انتخابي تقرر في المجلس الوزاري الذي يرأسه الملك؟ .

فبمجرد ما يرأس الملك ذلك المجلس ويقبل مشروع القوانين إلا وتعرض بكيفية اوتوماتيكية تلك القوانين على البرلمان ويقول فيها كلمته على الطريقة المعهودة . فهل هناك تناقض من لدني؟ لا .



ليس هناك تناقض لأنني وفي لمنطقي ووفي لمقولاتي . فأنا كلما اتاحت لي الفرصة لأن التقي بأعضاء البرلمان المحترمين إما في البرلمان عند افتتاح دورته أو خارج البرلمان يسمعون مني دائما كلمتين . الأولى ، لا فضل للأغلبية على الأقلية ، ولا للأقلية على الأغلبية إلا بالصواب وإلا باختيار الطريق الأحسن . والثانية ، هو قولي دائما لأعضاء البرلمان انتم وزراء بالنسبة لي لأن الوزير في اللغة العربية هو الذي يعين على حمل الثقل . فإذا أنا أمام وزراء من نوع آخر وأمام جماعة من المغاربة مواطنين وطنيين اعتقدوا أن من باب النصيحة «الدين النصيحة» قالوا لمن يا رسول الله ؟ قال : لأئمة المسلمين وعامتهم» أن يقولوا لي إن العملية عملية خطيرة ولنا اليقين أن تقديرك لخطورتها سوف لا يجعلك تكتفي بالأصوات وترجع الأكثر على الكثير.

والحقيقة أنهم قد أصابوا ، لأن في إشكالية سياسية مثل هذه ، لاغلبة للعدد بل الغلبة للرأي والرأي يكون دائما سديدا كلما أخذ بعين الاعتبار جميع الآراء ولو كان أصحابها قلة بالنسبة للآخرين . ومن هنا اعتبرنا - كما قلت لك شعبي العزيز - أن التحكيم تحكيم سياسي . وأقول إني لم أتوان ولم أتردد في القيام بواجبي : واجب الرعاية وواجب لم الشمل وواجب توحيد الصفوف اعتقادا مني أن ما ينتظرنا وما نحن بصدد لا يستحق أبدا أن يكون مغبونا والغبن هنا هو أن لا يكون المغاربة كلهم موحدين صفا واحدا لخوض معركة الديمقراطية وتطبيق الدستور وبناء المستقبل وبناء دولة القانون تلك التي تأخذ بعين الاعتبار حق المواطنين وفوق حق المواطنين حق الدولة .

وإنني شخصا سوف أعمل كل ما في وسعي لإيجاد التراضي بين جميع الأطراف المكونة للبرلمان علما منا مسبقا بأن ليس هناك جهة أكثر وطنية من جهة أخرى . فكلنا مغاربة وكلنا أب أسرة وكل من جهته مكلف من طرف الشعب المغربي . النائب من طرف منتخبيه والأحزاب من طرف المتتمين إليها وملك المغرب من قبل كافة أفراد الشعب المغربي .

لي اليقين - شعبي العزيز - أن هذه العملية ستطبع مسارنا ومسيرتنا الدستورية لأنها ستدخل على أخلاقنا السياسية عنصرا مهما وأساسيا ألا وهو الأخذ بعين الاعتبار أولا وقبل كل شيء المصلحة العامة وثانيا السير الحثيث وراء جمع الكلمة ولا سيما - شعبي العزيز - أنه يجب علينا أن نصبر ونتحمل شيئا ما . وأقول هذا بإيجاز وبالأخص ونحن على عتبة فاتح ماي - وأتوجه بهذه المناسبة إلى أسرة العمال الذين لم ينالوا بالفعل كل ما كان في وسعنا عاطفيا وسياسيا ومن باب العدالة أن نمتعهم به علما منهم ومنا أنه لا يمكن أن نعطي إلا ما لدينا - ولكن أقول لهم بكيفية خاصة - لأن عيدهم هو يوم الجمعة - وأقول للجميع بصفة عامة عليكم بشيء من الصبر بضعة شهور حتى يرى العالم أننا نسير على الدرب وأننا ثابتون في اختياراتنا وواعون بجسامة العملية ومصممون العزم على أن نتغلب على الصعاب كلها لنصل إلى آخر هذه السنة إن شاء الله في حالة سياسية داخلية كلها عطاء وبذل وإنسجام وسوف يرانا آخر هذه السنة نهائيا في صحرائنا العزيزة علينا بالاستفتاء الذي سنخوضه قبل نهاية هذه السنة .

كما سيرى العالم أنه من الناحية الاقتصادية ستفتح لنا الأبواب لأن نعطي لميدان التشغيل ولميدان الاستثمار ما يستحقانه من أهمية .

فإذا أنا شخصا - كما قلت لك شعبي العزيز - مستعد ومستعد عاطفيا للقيام بهذا التحكيم وفي أسرع وقت ممكن . ذلك أنني سأجمع مساء يوم الجمعة إن شاء الله لجنة التحكيم في أول اجتماع لها . والحقيقة ستكون هناك لجتان : اللجنة الأولى لجنة التحكيم وستنظر في القوانين الانتخابية حتى نصل



الى تراضي وأنداك تعرض النصوص على البرلمان وتتبع مسطرتها العادية وعندئذ ستنتهي أعمال هذه اللجنة . واللجنة الثانية ستخلق وستضم الأحزاب السياسية وبعض الوزراء لتتبع سير العملية الانتخابية .

وفي تقديرنا لا يمكن لهذه اللجنة الثانية أن تكون ذات جدوى إذا كانت مركزية في الرباط فقط بل نريد أن تكون اللجنة المركزية بجانبنا وأن تتفرع عنها لجن إقليمية حتى تمكن من ضبط مراحل جميع العمليات الانتخابية ومن التيقن من أن الكل يسير كما نريده وكما يرضاه الجميع . وسوف تكون لنا كلمة أخرى إن شاء الله بشأن هذه اللجنة الثانية حتى نعطيك شعبي العزيز تشكيلتها وأهدافها وأنواع الأعمال التي يجب أن تراقبها .

أما الآن فلنقل بسم الله مساء يوم الجمعة إن شاء الله للجنة التحكيم التي سوف تضم برئاستنا رؤساء الأحزاب السياسية كلها ، سواء التي هي في الحكومة أو خارجها وستضم من جانب الحكومة وزير العدل ووزير الداخلية والأمين العام للحكومة . وسنترأس شخصيا الجلسة الافتتاحية لهذه اللجنة وستتابع عملها علما منك شعبي العزيز وبالأخص من الأحزاب السياسية كلها أن الوقت ضيق وأنه من المستحسن أن تنهي هذه اللجنة عملها في أقل من عشرة أيام .

والله سبحانه وتعالى أسأل أن يهدينا الى الطريق السوي . وها هو سبحانه وتعالى يظهر لنا يوما بعد يوم أنه لا يخيبنا في دعواتنا حينما ندعو الله سبحانه وتعالى وبالأخص في ختام كل خطاب للعرش ، أن يبقى الوشائج الرابطة بيني وبينك راسخة وطيدة ما طال الزمان وما تعاقب المليون . وهذه الأصرة هي التي تجعلني أطل على كل واحد منك لأسمع منه وأرى حاله وأحاول أن أعمل ما يمكن أن يعمل . ولن أتهرب قط من مسؤولية كهاته كيفما كانت صعبا وكيفما كانت مشاكلها . «وقل رب أدخلني مدخل صدق وأخرجني مخرج صدق وأجعل لي من لدنك سلطانا نصيرا» صدق الله العظيم . والسلام عليكم ورحمة الله .

25 شوال 1412 هـ الموافق 29 أبريل 1992 م